

حيث ان تقضي عليك فطره في رواية فان نفضه لبعضه
والجناية قال لا لا تجوز ولا يجب بل وانما وصلوه بقال الصبي
يجب غسل الذوات وان جاوزت القدين وفي سوط ابى كبر
وجوب ابدال الماء لا يشق عقابها بخلاف المشايخ وفي الهامة
وليس عليها بل في الوضوء الصحيح وكذا في غيره وهو الوجه للعلم
في الحديث والصحح وهذا اذا كانت مضمومة فان كانت منقوصة
عليها ابدال الماء لا يشترط اتفاقا لعدم خروج خلافه بل يجب
عليه ابدال الماء لا يشترط الشر وان كان مضموما لانه لا ضرورة
لا يمكن الخلق كذا في قوله اي الفرق بين الرجل الذي غنم الفقه
في الحيطان الرجل الذي غنم في فعل العلوية اي المنسوب الى
به اي طالب رضي الله عنه وبعضهم يحصره من كان من غير طائفة
رضي الله عنه والاشراك جمع ترك بضم التاء اسم جنس كالهرب ورك
يجب ابدال الماء الا اذا اشترطه او الا في خلال شوه عن النبي
عنه روي ان في العادة والاعدام الضرورة وذكر الصدر والشهيد
انه اي الشتر يجب ابدال الماء الا اذا اشترطه في جعله الضرورة
والاحتياط قال في خلاصة في شهر الرجل يجب ابدال الماء المستعمل
ولم يذكر فيه ذلك وهو الصحيح لانه اذا اغتسلت غسلت ابدال

لا يوجب ابدال الماء الا في احوالها في الغانق سكان الرما يعطى في
تحت الاذن قال اي في في الاصل وهذه عادة صاحب البيت كذا قال
ومراده ذلك شكك في ابي في ابدال الماء في احوالها في الغانق
في حديث النبي ان كان ضيقا والمعنى في غنم الظن بالوصول ان
غلب على ظنها ان الماء لا ينجس الا بشكك في احوالها في الغانق
اي في وصل قدامه وان كان القوط في احوالها في الغانق بعرض
القوط وصار كالان امر الماء عليه بظلمه وان تغسل اذ كان في
ولا يشكك في الامراض او خال عمود ونحوه فان خرج مرفوعه و
وانما وضع المسئلة في المارة باعتبار الغالب والافاضة فيها و
وكذا في قوله المارة اغتسلت وقد كان ينبغي في الظاهر ان يغتسل
لم يكن غسلها وكذا الوضوء لافرق بين المارة والرجل لان في الغانق صلابته
تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز والاول ظاهر ولو وقع الدرر بالتمسك
اي الوجه في الاطراف جاز الغسل والوضوء لكونه من اليد يستوي
فيه اي في الحكم المذكور للمدن اي سكن المدينة والقروي اي سكن القرية
لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل للقروي لان دره من الشراب و
والعلاء في هذه المارة ولا يجوز للمدين لان من الودك في هذه المارة
والاول هو الصحيح قاله المديني وقال الصفا يجب ابدال الماء

الاجتنبوا في المراتب والقوات

الماء